أنموذج محاسبي مقترح لتقييم أداء المصارف الاسلامية عى وفق المعايير المحاسبية والشرعية_ مصارف أسلامية عراقية نموذجا

أ.د طلال محمد علي ججاوي الباحث مصطفى سلام الدفاعي

كلية الادارة والاقتصاد –جامعة كربلاء

الملخص

اصبحت الصناعة المصرفية الاسلامية واحدة من اهم المرتكزات الاقتصادية في اقتصادات الدول الاسلامية وذلك بفضل ما حققته من نمو خلال مدة الاربعة عقود المنصرمة اذ وصل عدد المصارف الاسلامية الى ما يزيد عن 450 مصرف ومؤسسة مالية اسلامية في دول العالم المختلفة . ويعزى هذا الى عوامل رغبة المجتمعات الاسلامية الباحثة عن بدائل مصرفية ملائمة لواقعها بعيدا عن الانظمة المصرفية التقليدية ، وفي ضوء هذه الاهمية فان المصارف الاسلامية العراقية نشات في بيئة مصرفية امتازت بالتعقيد الناتج عن المشاكل والاحداث المتلاحقة التي يعيشها البلد اثر سلبيا عليها اتضح عبر التذبذب الحاصل في اداءها في مدى السنوات الاربع الماضية، وبالرغم من ان الصناعة المصرفية الاسلامية حديثة النشأة اذ لم يمض في نشأتها عشر سنوات ومن ثم فأنها بحاجة الى مزيد من الوقت للتغلب في هذه الازمات وان عدم الانفتاح في الاخرين وتكوين شركات حقيقية مع مؤسسات مالية اسلامية اقليمية او دولية جعلت المصارف العراقية الاسلامية مصارفا متخلفة عن الركب العالمي ، وهذا البحث محاولة لتسليط الضوء في المصارف الاسلامية العراقية والتعرف في ادائها عبر ما تمتلكه من امكانيات مادية وفنية، فضلا عن ابراز دور المراقب الشرعي المؤدى من الهيئات الشرعية الداخلية عبر ما قدمته هذه الهيئات من معايير شرعية عدت أنها واحدة من اهم الادوات الرقابية للمصارف الاسلامية والارتقاء بالواقع المحاسبي للمصارف الاسلامية العراقية في ضوء المعايير المحاسبية والشرعية ، وتوصل البحث الى استنتاج أن المصارف الاسلامية العراقية بحاجة الى تطوير ادواتها الفنية والمالية بما ينسجم مع واقعها الاقتصادي والمالي والبحث عن ادوات استثمارية جديدة تمكنها من تحسين ادائها فضلا عن ضرورة الالتزام بالمعايير الشرعية التي تضمن للمصرف الاسلامي الوصول الى افضل اداء وتحقيق مبد الرقابة الشرعية .

Abstract

a) **The Islamic banking industry becomes one of the most important economic pillars of economies Islamic countries , that was because of the achievements of the industry growth during the period of four decades past , as the number of Islamic banking , according to the latest statistics to more than 450 bank and institutions in different countries . this is because development and progress witnessed in the industry to factors liberation witnessed by Islamic countries and desire of Muslim communities seeking banking alternative appropriate to the realities of social , religious and economic away from banking systems traditional menu , and in light of these important the Iraqi Islamic banks like other financial institutions Iraqi inches in banking environment characterized complex resulting from the problems and successive experienced by the country in recent All this born negative impact reflected on the performance of Iraqi Islamic banks dramatically demonstrated by the oscillation happening in their performance over the past four years , and despite the fact that the Islamic banking industry nascent as it does not go its inception ten years and therefore they need more time to overcome these crises as the lack of openness to others and the formation of real companies with Islamic financial**

institutions regional or international made Iraqi banks Islamic banks lagging behind global , came this study in an attempt to shed light on Iraqi Islamic banks and identify performance to highlight the economic role they play in the economic development process through their existing possibilities of material and technical , as well as highlight the role of the observer forensic leading from the Bodies internal legitimacy and explain the role and the importance of supreme regulatory bodies legitimacy which is the resident to perform bodies internal legitimacy of Islamic banking through submitted these bodies of standards legitimacy promised as one of the most important regulators tools to detect deviations occurring in the performance of Islamic banks as well as the upgrading of reality accounting for Islamic banks of Iraqi through the assessment of their performance in light of the accounting standards of legitimacy , the researcher reached to the conclusion that Iraqi Islamic banks need to develop their tools technical and financial consistent with reality of economic and financial and research for new investment tools to enable them to improve their performance as well as the need to comply with legitimacy standards which prevent into legitimacy for being longer tool and means to ensure that the Islamic bank to reach the best performance and the achievement principle of legitimacy regulate

اولا : الاطار العام للبحث

- أهمية البحث

١- الأهمية النظرية للبحث : تناولت الادبيات المالية عموما والمصرفية في وجه الخصوص كثيرا القطاع المصرفي بكل تفاصيله وتعرضت الى الجوانب المعرفية المهمة لهذا القطاع الذي يشكل العصب الحيوي للاقتصادات الدولية والمحلية ، الا ان القطاع المصرفي الاسلامي لم يأخذ نصيبا كبيرا ومتكاملا في هذه الادبيات ولايزال بحاجة مستمرة الى التأطير الفكري لجوانبه المختلفة وخصوصياته المميزة ، ويمكن ان يشكل هذا البحث اسهاما في هذا الاتجاه.

٢- الاهمية التطبيقية للبحث : يعد القطاع المصرفي الاسلامي في العراق قطاعا حديثا نسبيا مقارنة مع القطاع المصرفي عموما ومع القطاع المصرفي الاسلامي في العالم ، وقد اخذت المصارف الاسلامية العراقية بالانتشار والتوسع والتزايد في مدة السنوات العشرة الاخيرة ، ولاتزال الدراسات التطبيقية الخاصة بتقييم اداؤها المالي بحاجة الى المزيد من الاهتمام والتركيز ويعد البحث بجانبه التطبيقي اسهاما عمليا في ذلك .

- أهداف البحث

١- الاهداف النظرية للبحث : يرمي هذا البحث في جانبه النظري الى تحقيق الاتي :

- **اثراء الادبيات المالية عموما والمصرفية خصوصا والمصرفية الاسلامية تحديدا.**
- **تأطير نظري للتطبيقات المصرفية الاسلامية .**
- **ابراز دور الرقابة الشرعية والمعايير المحاسبية الشرعية في العمل المصرفي الاسلامي.**
- **وضع إطار نظري مقترح لتقييم اداء المصارف الاسلامية .**

٢- الاهداف التطبيقية للبحث : يرمي البحث في جانبه التطبيقي الى تحقيق الاتي:

- **استعراض تطبيقي للممارسات المصرفية الاسلامية في القطاع المصرفي .**
- **اجراء تقييم للأداء المالي للمصارف الاسلامية العراقية.**

- تقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية في ضوء إطار محاسبي مقترح في وفق المعايير المحاسبية الشرعية للمؤسسات المالية والاسلامية.

– مشكلة البحث

١– مشكلة البحث في صورتها النظرية : في المستوى الفكري تواجه المصارف الاسلامية العديد من التحديات والمعضلات تتمثل في قصور المعالجة النظرية لإيجاد حلول للمشاكل العديدة التي تواجهها في ارض الواقع وتتجسد في الاختلافات الكبيرة بينها وبين المصارف التقليدية من جهة وخصوصية عمل هذه المصارف من جهة اخرى ومن ثم سيظل البحث قائما للوصول الى الحلول المثلى مستقبلا.

٢– مشكلة البحث في صورتها التطبيقية : تعمل المصارف الاسلامية العراقية في ظروف اقتصادية متسارعة ومتغيرة وفي اطار عملها هذا تواجه مشكلات متعددة تتمثل في الحاجة الى الاطار السليم لتقييم اداء عمل هذه المصارف وذلك لتميزها بالخصوصية من جهة والتزامها بمعايير مالية شرعية خاصة بها

–افتراضات البحث :

– الافتراضات النظرية للبحث : يقوم البحث في اطاره النظري في الافتراضات الاتية :

Th.H:1 وجود تأطير نظري للمصارف الاسلامية يقدم صورة اكثر فهما ووضوحا لها.

Th.H:2 وضع اطار نظري لعملية تقييم الاداء للمصارف الاسلامية يرصن من تطبيق هذا الاطار بجانبه العملي

– الافتراضات التطبيقية للبحث : يقوم البحث في اطاره التطبيقي في الافتراضات الاتية :

p.H:1 درجة التزام المصارف الاسلامية العراقية بالمعايير المحاسبية الشرعية يسهم في تقييم اداءها.

p.H:2 وجود إطار عملي لتقييم الاداء المحاسبي للمصارف الاسلامية العراقية يسهم في تقييم اداءها بشكل افضل.

إنموذج البحث الافتراض

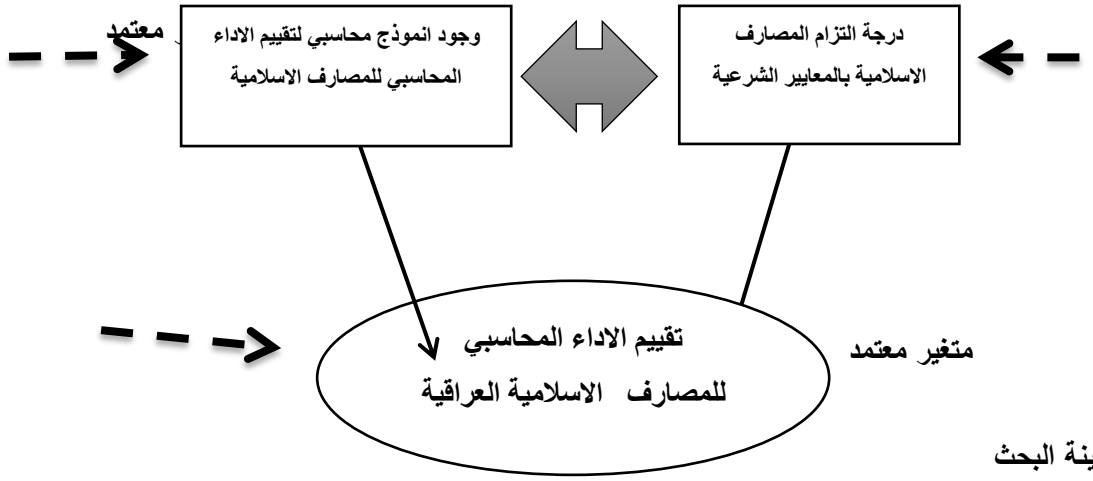

- عينة البحث

مصرف دجلة والفرات الاسلامي :أُسس في ٢٠٠٧/٢/١ وتم زيادة رأسماله عام ٢٠٠٨ ليصبح (٥٠)مليار دينار وبلغت تخصيصاته لغاية ٢٠١١/١٢/٣١ (٤,٤)مليار دينار واحتياطياته (٧,٣) مليار دينار وتم الأكتتاب لزيادة رأس المال الى (١٠٠) مليار دينار ، وأستمر المصرف في تطوير منتجاته المصرفية وخدماته بهدف المساهمة بتطوير الاقتصاد العراقي ، وخلال سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١ تم تحديث جدول اسعار عملياته المصرفية وتأسيس هيأة المستشارين فضلا عن تطوير نظامه الآلي ويؤمل زيادة رأس ماله الى (٣٠٠) مليار

دينار ليسهم بصورة فعالة في أعادة تأهيل البنى التحتية للاقتصاد العراقي والتركيز في التمويل لأغراض الاسكان .

يرمي المصرف الى ان يكون رائدا في تقديم افضل الخدمات والمنتجات المصرفية وفي اماكن تواجدهم كما يسعى للمساهمة في التنمية الاقتصادية في العراق ضمن السياسة النقدية والمالية للدولة ويعمل في تطوير مهارات وكفاءات منتسبيه وتحقيق ارباح معقولة لمساهميه واعتماد المعايير العالمية للإدارة الرشيدة.

المصرف العراقي الاسلامي : أسس في ١٩٩٣/٤/٢٤ وتم بزيادة رأسماله من (٢٥.٦) مليار الى(٥١.٢) مليار دينار وزيادة اخرى عام ٢٠١١ ليصبح (102.4) مليار دينار و بلغت تخصيصاته لغاية ٢٠١١/١٢/٣١ (٣.٤) مليار دينار واحتياطياته (١٢.٣)مليار دينار.يرمي الى ان يكون احد المصارف المميزة في تقديم افضل الخدمات والمنتجات المصرفية كما يسعى المصرف للمساهمة في التنمية الاقتصادية في العراق ضمن اطار السياسة النقدية والمالية للدولة ويعمل في تطوير مهارات وكفاءات منتسبيه ليتمكنوا من اداء دورهم بشكل جيد خدمة للمصرف ولزبائنه لتحقيق العوائد الجيدة لمساهميه مع التقيد بالمعايير العالمية للإدارة.

ثانيا : التقييم المحاسبي للمصارف الاسلامية العراقية في ضوء الانموذج المحاسبي المقترح

يتكون الانموذج المحاسبي المقترح من اربعة معايير تحكم العمل المصرفي الاسلامي وكل معيار يضم مجموعة من المؤشرات ،وتم تحديد نسبة 100% لكل معيار ثم اعطاء وزنا متقاربا لكل مؤشر ضمن المعيار الواحد وبجمع اوزان المؤشرات للمعيار ينتج وزن المعيار الواحد اذ ان مجموع المعايير الاربعة هو 400% ومن ثم يقسم هذا الرقم في 4 ومنها يكون الوزن الصافي للمعايير الاربعة 100%

الأنموذج المحاسبي المقترح

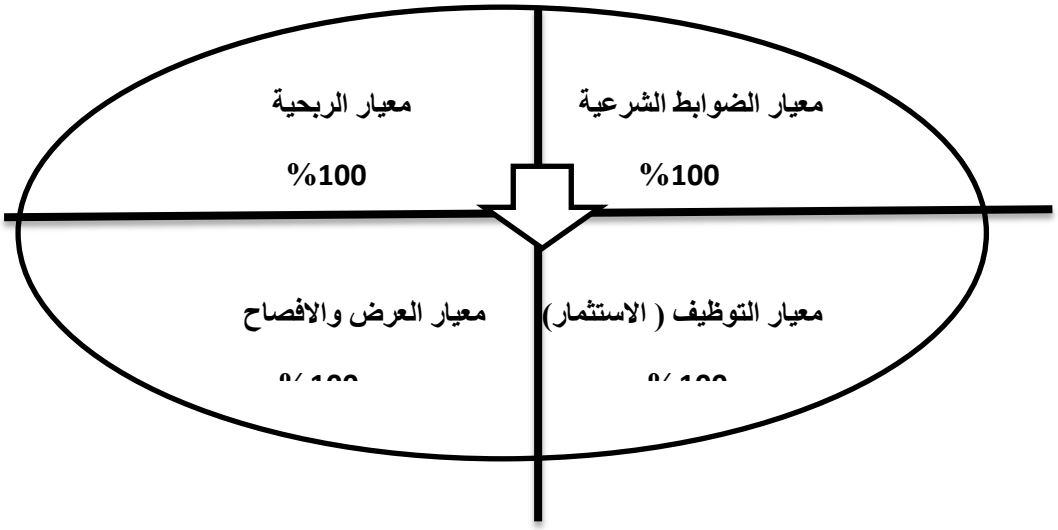

الشكل رقم (١) الاطار المحاسبي المقترح

الوزن الاجمالي للمعايير الاربعة = 400%

الوزن النهائي للمعايير الاربعة = ٤٠٠٪٤ = 100%

١ .معيار الضوابط الشرعية:

يعد الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم خصائص المصارف الإسلامية والتي تسعى إلى إبراز الالتزام بتلك الضوابط عبر تقديم منتجاتها إلى العملاء. ويعد معيار الالتزام بالضوابط الشرعية من أهم المعايير التي يجب قياسها عند تقويم أداء وسائل الاستثمار . ويمكن قياس هذا المعيار عبر المؤشرات الآتية:

١/١وجود هيأة شرعية: يبين المؤشر مدى التزام المصارف الاسلامية بتعيين هيأة شرعية تتولى متابعة الاعمال المصرفية وتكييفها بما ينسجم مع مبادى الشريعة الاسلامية واحكامها عبر ما تصدره الهيأة من فتاوى وتعليمات.

٢/١ مدى استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف وعدد اعضائها وطبيعة اختصاصاتهم :- ان استقلال الهيئات الشرعية عن مجلس ادارة المصرف امرا تركز علية الشريعة الاسلامية كون ذلك يضمن الحيادية الكاملة لعمل هذه الهيأة بالنسية الى الملاك وكذلك عدد الاعضاء وطبيعة اختصاصاتهم.

٣/١ نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية : يوضح التقرير رأي الهيأة في جميع العمليات التي قام بها المصرف خلال السنة ، اذ ان الهيأة قبل اصدار التقرير السنوي تقوم بالاطلاع في العقود التي ابرمها المصرف مع الغير بهدف مراجعتها والتأكد من مطابقتها للشريعة الاسلامية .

٤/١ مدى خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا : تختلف الصناعة المصرفية الاسلامية بخضوعها الى اكثر من رقابة ومنها الرقابة الشرعية العليا التي تمارسها هيئات شرعية مستقلة تضم عدد من المصارف عن العالم ، تتولى هذه الهيئات تقييم اداء المصارف الاسلامية وهيئاتها الشرعية وتصحيح الانحرافات عبر ما تصدره من معايير شرعية ، لذا فان خضوع المصارف الاسلامية لمثل هذا النوع من الرقابة امرا مهما.

٥/١ مدى التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات والارشادات الصادرة من الهيأة : التزام المصارف الاسلامية بما تصدره الهيئات الشرعية امرا مهما كون ذلك يمنع المصرف من الوقوع بشبهات التعامل بالربا اذ ان عدم التزام المصرف بالفتاوى ينفي الحاجة الى وجود هيأة شرعية لان مهام الهيئات هي الرقابة الشرعية .

٦/١ مدى الالتزام بالمعايير الشرعية الخاصة بالعمليات الاسلامية الصارة من هيأة المحاسبة والمراجعة : ان الالتزام بما تصدره هيأة المحاسبة والمراجعة من معايير امرا مهما لان يمكن المصارف من تقييم ادائها في ضوء هذه المعايير للتحقق من مدى تطبيقها لأحكام الشريعة الاسلامية وكشف الانحرافات الحاصلة ومعالجتها .

b) الجدول رقم (١) معيار الضوابط الشرعية

1- معيار الضوابط الشرعية			
ت	مؤشرات معيار الضوابط الشرعية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/١	وجود هيأة شرعية	% 17	
٢/١	استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف ،عدد اعضائها ،طبيعة اختصاصاتهم	% 17	
٣/١	نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية	% 16	
٤/١	خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا	% 16	
٥/١	التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات الشرعية	% 17	
٦/١	الالتزام بالمعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة	% 17	

مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%100	%100

٢. معيار الربحية: تعد الأرباح من أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها عبر وسائل الاستثمار المتعددة والتي تعد من أهم مصادر إيرادات المصرف الإسلامي ، وترجع أهمية الأرباح لكونها مصدرا من مصادر ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف بالفضلا عن أن الأرباح تمكن المصرف من زيادة الإحتياطيات ومن ثم مواجهة إي خسائر محتملة ، كما أنها احد الوسائل لزيادة رأس المال لذا يعد معيار الربحية من أهم المعايير التي تقيس كفاءة استخدام وسائل الاستثمار . ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق العديد من المؤشرات منها.

١/٢ معدل العائد الاستثماري : يقيس المؤشر حجم العائد الاستثماري بالنسبة الى الاستثمار ويعني مقدار الربح الاستثماري الى تمويل الاستثمار وهذا مؤشر مهم يعكس كفاءة المصارف في توظيف اموالها في مجالات استثمارية ذات العائد العالي.

٢/٢ العائد الاستثماري الى صافي الارباح : يشير المؤشر الى حجم مساهمة العائد الاستثماري في الارباح الصافية اذ ان ارتفاع هذا المؤشر يدل في ان المصرف وظف امواله في استثمارات مربحة .

٣/٢ العائد الاستثماري في حق الملكية : يبين المؤشر حصة الدينار الواحد من حقوق المساهمين من الارباح الاستثمارية وهذا المؤشر يعكس كفاءة المصرف في توظيف اموال مساهميه في استثمارات مالية تعظم ارباحهم.

٤/٢ العائد الاستثماري في اجمالي الودائع : يبين المؤشر حصة الدينار الواحد من الاموال المودعة من الارباح الاستثمارية ويعكس مدى قدرة المصرف في توظيف اموال مودعيه في استثمارات مربحه تعظم اموالهم.

٥/٢ المصروفات الاجمالية الى اجمالي الايرادات : يعكس المؤشر مدى كفاءة المصرف في السيطرة في مصروفاته وتخفيضها قدر الامكان والابتعاد عن المصروفات الكمالية وغير الضرورية اذ ان ذلك يسهم في زيادة الارباح.

٦/٢ الايرادات الاستثمارية الى ايراد العمليات المصرفية : يعكس المؤشر مدى كفاءة المصارف في الاعتماد في الاستثمار بدل من الاعمال المصرفية التقليدية وهذا هو المطلوب كون ان المصارف الاسلامية هي مصارف استثمارية بالدرجة الاساس.

الجدول رقم (٢) معيار الربحية

2- معيار الربحية

ت	مؤشرات معيار الربحية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٢	معدل العائد الاستثماري	%17	
٢/٢	العائد الاستثماري الى صافي الارباح	% 16	
٣/٢	العائد الاستثماري في حق الملكية	%17	
٤/٢	العائد الاستثماري في اجمالي الودائع	%17	
٥/٢	المصرفات الاجمالية الى اجمالي الايرادات	%17	
٦/٢	الايرادات الاستثمارية الى ايراد العمليات المصرفية	%16	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%100	%100

٣. معيار التوظيف (الاستثمار) :يعد مؤشراً مهماً للحكم في كفاءة المصرف في استخدام الأموال المتاحة ومدى تلبيته لحاجات المتعاملين ، اذ أن عملية منح الائتمان لا تنتهي بمجرد منح العميل التمويل المطلوب

وإنما يتطلب الأمر متابعة العميل في السداد حتى يسترد المصرف أمواله مرة أخرى. ويمكن قياس هذا المعيار عن طريق مجموعة من المؤشرات منها:

١/٣ نسبة الائتمان النقدي : تشير النسبة الى مدى مساهمة الائتمان النقدي في الموجودات وهذا يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف الاموال في قنوات استثمارية اسلامية.

٢/٣ الائتمان النقدي الى الودائع : تشير النسبة الى مدى كفاءة المصرف في توظيف اموال المودعين في مجالات ائتمانية متلائمة مع الشريعة الاسلامية بالشكل الذي يسهم في تعظيم ارباحهم وحماية اموالهم .

٣/٣ الائتمان النقدي الى حق الملكية : تشير النسبة الى مدى كفاءة المصرف في توظيف اموال المساهمين في مجالات ائتمانية متلائمة مع الشريعة الاسلامية بالشكل الذي يسهم في تعظيم ارباحهم وحماية اموالهم.

٤/٣ نسبة الاستثمار : تشير النسبة الى مدى مساهمة الاستثمار الاسلامي في الموجودات وهذا يعكس قدرة وكفاءة المصرف في توظيف الاموال في قنوات استثمارية اسلامية .

٥/٣ الاستثمار الى حق الملكية : تشير النسبة الى مدى كفاءة المصرف في توظيف اموال مساهميه في مجالات استثمارية تعظم ارباحهم ومن ثم تعظيم حقوق المساهمين بشكل عام.

٦/٣ التوظيف الاجتماعي : تشير النسبة الى مساهمة المصرف في عمليات التكافل الاجتماعي للمجتمعات الاسلامية وتطورها عبر استقطاع جزءا من ارباحها لأغراض الزكاة.

الجدول رقم (3) معيار التوظيف

3- معيار التوظيف			
ت	مؤشرات معيار التوظيف	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٣	نسبة الائتمان النقدي	%17	
٢/٣	الائتمان النقدي الى الودائع	%16.5	
٣/٣	الائتمان النقدي الى حق الملكية	%16.5	
٤/٣	نسبة الاستثمار	%17	
٥/٣	الاستثمار الى حق الملكية	%16.5	
٦/٣	التوظيف الاجتماعي	%16.5	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%100	%100

٤. معيار العرض والافصاح المحاسبي الصادر من هيأة المحاسبة والمراجعة

نص المعيار : ينطبق هذا المعيار في القوائم المالية التي تنشرها المصارف لخدمة اغراض المستخدمين الرئيسين لهذه القوائم ، وتخضع لإحكام هذا المعيار جميع المصارف بجميع انواعها بغض النظر عن اشكالها القانونية او مواطنها او احجامها ، واذا كانت متطلبات القوانين والانظمة التي تعمل في اطارها مخالفه لبعض ما جاء في هذا المعيار ، فيجب الافصاح عما تتطلبه المعايير الصادرة عن الهيأة واثره في كل عنصر من عناصر القوائم المالية وهذه المؤشرات هي :

١/٤ يجب ان تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية التي تنشرها المصارف في :قائمة المركز المالي – قائمة الدخل – قائمة التدفقات النقدية –قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية او قائمة الارباح المبقاة

٢/٤ الايضاحات عن القوائم المالية : تعد الايضاحات جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية ويجب ان تظهر في نهاية كل صفحة تحتوي في قائمة من القوائم المالية

٣/٤ الافصاح عن المعلومات الاساسية : يجب الافصاح في القوائم المالية عن المعلومات الاساسية الآتية الى المدى المناسب لظروف المصرف وهي :اسم المصرف– جنسية المصرف – تاريخ التأسيس والشكل القانوني طبيعة الانشطة المصرح بها

٤/٤ الافصاح عن السياسات المحاسبية : يقصد بالسياسات المحاسبية المبادئ، والقواعد ، والاسس، والطرق ، التي اعتمدتها ادارة المصرف لمن اعدادونشر القوائم المالية واهم السياسات هي

- **السياسات المحاسبية التي تمثل اختيارا من بدائل مقبولة (في سبيل المثال طريقة استهلاك احد الموجودات القابلة للاستهلاك .**
- **السياسات المحاسبية التي اعتمدتها ادارة المصرف لإثبات الايرادات او المكاسب او الخسائر ذات الاهمية النسبية**

٥/٤ الافصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح او الخسارة بين اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضاربا او مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله ام بدون المشاركة.

٦/٤ عرض تقريري لجنة الحسابات ومراقب الحسابات.

الجدول رقم (4) معيار العرض والافصاح المحاسبي

4– معيار العرض والافصاح المحاسبي			
ت	مؤشرات معيار العرض والافصاح	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٤	المجموعة الكاملة للقوائم المالية	%17	
٢/٤	الايضاحات عن القوائم المالية	%17	
٣/٤	الافصاح عن المعلومات الاساسية	%17	
٤/٤	الافصاح عن السياسات المحاسبية	%17	
٥/٤	الافصاح عن الية توزيع الارباح والخسائر	%16	
٦/٤	عرض تقريري لجنة مراجعة الحسابات ومراقب الحسابات	%16	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%100	%100

الجدول رقم (٥) معايير الانموذج المحاسبي المقترح

ت	المعيار	وزن المعيار
١	معيار الضوابط الشرعية	%١٠٠
٢	معيار الربحية	% ١٠٠
٣	معيار التوظيف	%١٠٠
٤	معيار العرض والافصاح المحاسبي	%١٠٠
	التقييم النهائي (مجموع اوزان المعايير٪ عدد المعايير)	٤٠٠% ٪٤ = ١٠٠%

هناك طريقتان للتقييم الطريقة الاولى يتم التقييم في اساس عدد المخالفات التي ارتكبها المصرف في مدة السنوات الاربع اذ تقسم درجة المؤشر في عدد المخالفات ، اما الطريقة الاخرى فهي ان يتم تقييم المصرف بالاعتماد في عدد النسب المالية الكفوءة اذ تأخذ كل نسبة كفوءة ربع النسبة المئوية الخاصة بالمؤشر

اولا – التقييم المحاسبي لمصرف دجلة والفرات الاسلامي بضوء الانموذج المحاسبي المقترح (2011-2008)

١. معيار الضوابط الشرعية ومؤشراته

١/١ وجود هيأة شرعية تعاقد المصرف مع هيأة شرعية في سنة 2009 اذ ان المصرف فتح أبوابه امام الزبائن في سنة 2007 وبهذا يكون عمل المصرف في سنة 2008 من دون هيأة شرعية وهذه مخالفة صريحة للشريعة الاسلامية والى كل من البنك المركزي وهيأة المحاسبة والمراجعة ، اذ ان الهيأة العامة للمصرف قد كلفت الادارة بالتعاقد مع هيأة شرعية

٢/١ مدى استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف وما عدد اعضائها وطبيعة اختصاصاتهم: اتضح أن جميع اعضاء الهيأة الشرعية مستقلون تماما عن مجلس ادارة المصرف وهذه من اهم الامور التي ينبغي ان تتوافر في عمل الهيئات الشرعية ، اما بخصوص عدد اعضاء الهيأة فقد كان مطابق للتعليمات الصارة للبنك المركزي اذ بلغ عددهم (3) مؤلف من رئيس هيأة وعضوين وهذا ايضا مطابق للتعليمات ،اما بخصوص اختصاص اعضاء الهيأة فان المصرف لم يفصح عنها واكتفى بذكر الالقاب العلمية فقط، وان اعضاء الهيأة هم من حملة الشهادات العليا في كلية الشريعة الاسلامية وبهذا يتضح ان اعضاء الهيأة لم يكونوا من الذين يجمعون بين المجال الديني والاكاديمي وهذه تعد مخالفة لتعليمات البنك المركزي

٣/١ نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية :- عبر الاطلاع في البيانات المالية السنوات الاربع اذ انها لم تشهد عرض التقرير السنوي باستثناء سنة 2010 التي شهدت عرض تقرير سنوي للهيأة الشرعية ، وهذه مخالفة للتعليمات والتوصيات اذ يجب في المصرف ان يكون ملزم في عرض تقرير الهيأة وفي نفس الوقت في الهيأة ان تصدر تقريرها السنوي الخاص أنشطة المصرف خلال سنة كاملة وتعرضه في الجمعية العمومية بالشكل الذي يوضح الصورة الكاملة لدى مساهمين المصرف عن طبيعة عمل المصرف ومدى التزامه بأحكام الشريعة الاسلامية

٤/١ مدى خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا :- يتضح أن المصرف لم يخضع الى رقابة خارجية ومن اهم هيئات الرقابة الشرعية الخارجية هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات والمصارف الاسلامية التي تضم اغلب المصارف الاسلامية المنتشرة في دول العالم العربي والاسيوي، و ان المصارف الاسلامية العراقية لا تزال قيد التطوير وتحتاج الى مزيد من الوقت حتى تستطيع مواكبة المصارف الاسلامية الكبيرة وكذلك فان قلة الانفتاح في العالم المصرفي الاسلامي يعد السبب في انعزال المصارف الاسلامية العراقية عن المصارف الاسلامية الموجودة في المحيط الاقليمي ، او قد يكون السبب هو نظرة المصارف الاسلامية الخارجية الى المصارف الاسلامية العراقية أنها لاتزال مصارف بدائية تحتاج الى وقت للتطوير

٥/١ مدى التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات والارشادات الصادرة من الهيأة :- ان الهيأة تفصح عن التزام المصرف بكافة احكام الشريعة الاسلامية الخاصة التعاملات الاسلامية عبر مراجعة الهيأة لجميع تعاملات المصرف في خلال السنة ، فقد بينت الهيأة في تقريرها في ان هناك انحسارا في عوائد الائتمان من مرابحة واستصناع مع الاشارة الى ان المصرف اقتصر في مجال الاستثمار في المضاربات والمشاركات .

٦/١ مدى الالتزام بالمعايير الشرعية الخاصة بالعمليات الاسلامية الصارة من هيأة المحاسبة والمراجعة:- عبر التقرير السنوي للهيأة في سنة 2010 أن المصرف ملزم بهذه المعايير كون ان تعاملاته خالية من اي شبة شرعية بالرغم من ان التقرير لم يشر الى التزام المصرف بهذه المعايير

c) الجدول رقم (٦) معيار الضوابط الشرعية لمصرف دجلة والفرات الاسلامي

1- معيار الضوابط الشرعية			
ت	مؤشرات معيار الضوابط الشرعية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/١	وجود هيأة شرعية	% 12.75	
٢/١	استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف ،عدد اعضائها ،طبيعة اختصاصاتهم	% 12.75	
٣/١	نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية	% 4	
٤/١	خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا	% 0	
٥/١	التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات الشرعية	% 17	
٦/١	الالتزام بالمعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة	% 17	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%63.5	%100

2. معيار الربحية ومؤشراته

الجدول رقم (٧) مؤشرات معيار الربحية لمصرف دجلة والفرات الاسلامي (2008-2011)

السنة	معدل العائد الاستثماري %	العائد الاستثماري الى الارباح الصافية %	العائد الاستثماري في حق الملكية %	العائد الاستثماري في الودائع %	المصرفات الى الايرادات %	العائد الاستثماري الى ايراد العمليات المصرفية %
2008	7.6802	92.1915	3.6484	2.8564	74.1531	31.4278
2009	4.1611	23.8410	2.6246	1.6266	57.3715	11.326
2010	6.3875	41.8030	3.4032	2.6414	62.9136	19.1793
2011	6.2269	34.3753	3.7494	1.2208	56.6409	18.5547

١/2 معدل العائد الاستثماري : يتضح أن المؤشر حقق معدلات نمو متذبذبة في مدى السنوات الاربعة والسبب في ذلك هو التباين الحاصل في كل من العائد الاستثماري وحجم التمويل الاستثماري وهذا امرا طبيعي اذ انه ارتفعت الاستثمارات ارتفع عائدها والعكس بالعكس ، اذ ان افي معدل بلغه هذا المؤشر في السنة الاولى اذ ان كل دينار مستثمر حقق 7.5 % ربح خلال السنة ، واما السنة الاخرى فقد حققت اقل معدل نمو والبالغ 4 %، اما السنة الاخيرة فقد حققت انخفاضا طفيفا جدا بالمقارنة مع السنة السابقة لها والسبب في ذلك هو الارتفاع الحاصل ي حجم الاستثمار كان اكبر من حجم الارتفاع الحاصل في الارباح ، ومن هنا يتطلب من المصرف ان يبذل جهوده الى استغلال امواله وتوظيفها في موجودات استثمارية مدره للأرباح .

٢/٢ العائد الاستثماري الى الارباح الصافية :يتضح ايضا أن هناك تذبذبا في هذا المؤشر والسبب في ذلك هو التفاوت الحاصل في كل من الارباح الاستثمارية والارباح الصافية خلال السنوات الاربعة ، اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الاولى هو 92% من اجمالي الارباح الصافية وهذا يعني ان المصرف في هذه السنة

قد اعتمد تقريبا بالكامل في الارباح الاستثمارية وهذا هو المطلوب بالرغم من ان الارباح المتحققة في السنة نفسها قليلة بالمقارنة مع حجم الموجودات ، في حين شهدت السنة الاخرى انخفاض والسبب هو انخفاض الارباح الاستثمارية مقابل ارتفاع صافي الارباح وهذا عكس الصورة السابقة ، اما السنتين الاخريتين فهناك انخفاضا والسبب هو ارتفاع الارباح الصافية كان اكبر من الارباح الاستثمارية

٣/٢ العائد الاستثماري في حق الملكية : يتضح أن هناك تفاوتا في هذا المؤشر كسابقه ، اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الاخيرة هو 3.7 % حصة الدينار الواحد من اموال المساهمين المستثمرة من الارباح الاستثمارية ، اما اقل معدل حصل في السنة الاخرى والسبب هو انخفاض الارباح الاستثمارية وارتفاع حقوق المساهمين ، والكلام نفسه ينطبق في السنتين المتبقيتين

٤/٢ العائد في الودائع :يتضح أن هذا المؤشر شهد ايضا معدلات متذبذبة والسبب هو التفاوت في حجم الايداع خلال السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الاولى هو 2.8% والسبب هو ان حجم الايداع في هذه السنة كان اقل حجما بالمقارنة مع السنوات الاخرى ، في حين كان اصغر معدلا لهذا المؤشر في السنة الاخيرة والسبب هو الارتفاع الكبير الحاصل في حجم الايداع مقابل الارتفاع القليل في حجم الارباح الاستثمارية ، وهذا يتطلب من المصرف ان يستغل السيولة النقدية الموجودة لدية في استثمارات مربحة بالشكل الذي يزيد حصة ارباح مودعيه

٥/٢ المصاريف الاجمالية الى الايرادات الاجمالية : يتضح أن هذا المؤشر كان متذبذبا في مستواه في مدى السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الاولى وهو 75% تقريبا وهذه النسبة كبيرة اذ ان المصاريف تشكل ثلاثة ارباع الارباح الاجمالية هذا يعني ان المصرف لم يكن كفوء في السيطرة في مصاريفه وتقليلها ، في حين انخفضت هذه النسبة في السنة الاخرى اذ اصبحت المصاريف تشكل مايقارب نصف الايرادات الاجمالية وهي ايضا نسبة كبيرة ، وبعدها في السنة الثالثة شهدت ارتفاعا في هذه النسبة والسبب هو ان الانخفاض في حجم الارباح كان اكبر من الانخفاض الحاصل في المصاريف ، اما السنة الاخيرة كادت النسبة الى النصف ، عموما ان المصاريف كانت مرتفعة بالنسبة الى مصرف دجلة والفرات الاسلامي خلال السنوات الاربعة وهذا يتطلب من المصرف ان يبحث عن بدائل تقلل له مصاريفه السنوية لأنها عالية جدا

٦/٢ العائد الاستثماري الى ايراد العمليات المصرفية :- يتبين أن هذا المؤشر وكسابقه ايضا تذبذب في مدى السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل في السنة الاولى اذ شكلت الارباح الاستثمارية مايقارب ثلث ايراد العمليات المصرفية ، في حين انخفضت هذه النسبة في السنوات الاخرى والسبب في ذلك هو ارتفاع ايراد العمليات المصرفية كان اكبر من ارتفاع ايراد الاستثمار، وهذا يدل في ان المصرف يعتمد بالجزء الاكبر من ارباحه في العمليات المصرفية

الجدول رقم (٨) معيار الربحية لمصرف دجلة والفرات الاسلامي

2-معيار الربحية			
ت	مؤشرات معيار الربحية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٢	معدل العائد الاستثماري	%8.5	
٢/٢	العائد الاستثماري الى صافي الارباح	%12	
٣/٢	العائد الاستثماري في حق الملكية	%12.75	
٤/٢	العائد الاستثماري في اجمالي الودائع	%12.75	
٥/٢	المصرفات الاجمالية الى اجمالي الايرادات	%4.25	
٦/٢	الايرادات الاستثمارية الى ايراد العمليات المصرفية	%12	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%62.25	%100

3. معيار التوظيف (الاستثمار) ومؤشراته

الجدول رقم (٩) مؤشرات معيار التوظف لمصرف دجلة والفرات الاسلامي (2008-2011)

السنة	نسبة الائتمان النقدي %	الائتمان النقدي الى الودائع %	الائتمان النقدي الى حق الملكية %	نسبة الاستثمار %	الاستثمار الى حق الملكية %
2008	19.9368	37.0353	47.3038	20.0210	47.5037
2009	33.3089	58.5309	94.4429	22.2454	63.0738
2010	22.1970	63.4930	81.8027	14.4568	53.2780
2011	16.1209	25.0030	76.7923	12.6404	60.2129

١/٣ نسبة الائتمان النقدي : يتضح أن هذه النسبة شهدت انخفاضا مستمرا في مدى السنوات الثلاث الاخيرة والسبب في ذلك هو الارتفاع الكبير الحاصل في حجم الموجودات مقابل حجم الائتمان النقدي بالرغم من ان حجم الائتمان انخفض خلال هذه السنوات وبهذا يكون افي معدل وصل اليه المصرف في مدى السنوات الاربع في السنة الاخرى والبالغ 33 % والسبب هو ان حجم الائتمان النقدي في هذه السنة هو افي ما وصل الية المصرف اي ان حجم الائتمان النقدي يشكل مايقارب ثلث الموجودات ، هناك انخفاض في هذا المؤشر المقارنة مع حجم الموجودات لذا يتطلب من المصرف زيادة حجم الائتمان النقدي عبر ايجاد القنوات الملائمة لتوظيف السيولة النقدية .

٢/٣ الائتمان النقدي الى الودائع : يتبين أن هذه النسبة عكس سابقتها اذ شهدت نمو خلال السنوات الثلاث الاولى والسبب في ذلك هو ان الارتفاع الحاصل في حجم الائتمان النقدي اكبر من الارتفاع الحاصل في حجم الايداع للسنة الاولى الاخرى اما السنة الثالثة فأنها شهدت انخفاض في كل من الائتمان النقدي والايداع بالرغم من ان هذه السنة حققت افي معدل وهو 63.4% والسبب في ذلك ان الانخفاض الحاصل في الايداع كان اكبر من الانخفاض الحاصل في حجم الائتمان، اما السنة الاخيرة فأنها شهدت اقل معدل والسبب هو انخفاض الائتمان النقدي وارتفاع كبير في حجم الايداع

٣/٣ الائتمان النقدي الى حق الملكية : يتضح أن هناك تباينا في نمو هذا المؤشر في مدى السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل في السنة الاخرى وهو 94% وهذه نسبة مرتفعة جدا جدا اذ ان حجم الائتمان في هذه السنة كان قريب جدا من حجم حق الملكية وهذا يعني ان المصرف وظف الجزء الاكبر من اموال المساهمين في قنوات الائتمان النقدي ، اما بقية السنوات الاخرى فأنها شهدت ارتفاع والسبب في ذلك ارتفاع حجم الائتمان كان اكبر من الارتفاع الحاصل في حق الملكية وهذا هو المطلوب

٤/٣ نسبة الاستثمار : يتضح أن هناك انخفاضا في نمو هذا المؤشر والسبب في ذلك التباين الحاصل في حجم الاستثمار في مدى الاربع سنوات مقابل الارتفاع الحاصل في حجم الموجودات اذ بلغ افي معدل في السنة الاخرى والبالغ 22 % والسبب في ذلك هو ان حجم الائتمان بلغ افي مستوى له في هذه السنة علما أن هذه النسبة هي الافي من بين المصارف الثلاث في مدى السنوات الاربعة ،اما السنتين الاخيرة فأنها شهدت

انخفاضا والسبب في ذلك ان الارتفاع الحاصل في حجم الموجودات كان اكبر بكثير من الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار ولذا يتطلب من المصرف السعي الى توظيف اكبر قدر ممكن من امواله في قنوات استثمارية

٥/٣ الاستثمار الى حق الملكية : هناك تباين في نمو هذا المؤشر والسبب هو التباين الحاصل في كل من حقوق المساهمين والاستثمار اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الاخرى والسبب كما بين في اعلاه اذ بلغ 63% وهذه نسبة جيدة ومن ان المفترض ان تكون كذلك في مدى السنوات المتبقية ، ان السبب في ارتفاع هذا المؤشر هو ان حجم الاستثمار يشكل تقريبا اكثر من نصف حق الملكية .

٦/٣ التوظيف الاجتماعي : لم يتبين أن المصرف ملزم بهذا المؤشر في توظيف جزء من ارباحه لأغراض الزكاة او لتحقيق المنافع الاجتماعية للمجتمعات الاسلامية .

الجدول رقم (١٠) معيار التوظيف لمصرف دجلة والفرات الاسلامي

3- معيار التوظيف			
ت	مؤشرات معيار التوظيف	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٣	نسبة الائتمان النقدي	%12.75	
٢/٣	الائتمان النقدي الى الودائع	%12.375	
٣/٣	الائتمان النقدي الى حق الملكية	%16.5	
٤/٣	نسبة الاستثمار	%8.5	
٥/٣	الاستثمار الى حق الملكية	%16.5	
٦/٣	التوظيف الاجتماعي	%0	
مجموع اوزان مؤشرات المعيار		%66.625	%100

4. معيار العرض والافصاح المحاسبي ومؤشراته

١/٤ المجموعة الكاملة للقوائم المالية : اتضح أن المصرف ملزم في عرض القوائم الثلاث (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية) ولم يلتزم في عرض القائمة الاخيرة الخاصة بعرض التغيرات الحاصلة في حقوق المساهمين .

٢/٤ الايضاحات عن القوائم المالية : اتضح أن المصرف خالف الفقرة التي تنص في عرض عبارة "تعد الايضاحات المرفقة جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية " وهذه العبارة تكون اسفل كل قائمة من القوائم المالية ، الا ان المصرف التزم في الفقرة الاخرى التي تنص في عرض الايضاحات مباشرة بعد اخر قائمة من القوائم المالية

٣/٤ الافصاح عن المعلومات الاساسية : اتضح أن المصرف كان ملزما في عرض جميع الفقرات وهي (اسم المصرف ، جنسية المصرف ،تاريخ التأسيس والشكل القانوني ، طبيعة الانشطة المصرح بها التي يمارسها المصرف والخدمات المصرفية الرئيسة التي يقدمها) وجميع هذه الفقرات هي ايضا من تعليمات البنك المركزي العراقي .

٤/٤ الافصاح عن السياسات المحاسبية : يطبق المصرف النظام المحاسبي الموحد للمصارف في تنفيذ الاعمال المحاسبية كما يعتمد مبدأ الاستحقاق عند من اعدادالبيانات المالية والحسابات المالية والحسابات الختامية ، الا ان المصرف لم يشير الى الية احتساب الاندثار فضلا عن ذلك فانه لم يلتزم بتعليمات البنك المركزي العراقي والتي تشير الى احتساب نسبة 5% قسط ثابت في المأني ونسبة 20%في الموجودات الثابتة ، اذ

احتسب المصرف نسبة 2% في المأني ونسبة 10% في الموجودات الثابتة وهذه مخالفة لتعليمات البنك المركزي العراقي ،كما ان النسبة المنخفضة تزيد من الارباح وتؤدي الى تأكل في راس المال.

٥/٤ الافصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح او الخسارة بين اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضاربا او مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله ام بدون المشاركة : لم يفصح المصرف عن الية توزيع الارباح بين اصحاب الودائع سواء كان مضاربا ام مشاركا بالرغم من قبول المصرف للودائع الاستثمارية .

٦/٤ عرض تقريري لجنة مراجعة الحسابات ومراقب الحسابات : اتضح أن المصرف ملزم بهذه الفقرة اذ تم عرض كلا النوعين من التقارير في جميع بياناته المالية .

الجدول رقم (١١) معيار العرض والافصاح لمصرف دجلة والفرات الاسلامي

4- معيار العرض والافصاح			
ت	مؤشرات معيار العرض والافصاح	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٤	المجموعة الكاملة للقوائم المالية	%12.75	
٢/٤	الايضاحات عن القوائم المالية	%8.5	
٣/٤	الافصاح عن المعلومات الاساسية	%17	
٤/٤	الافصاح عن السياسات المحاسبية	%12.75	
٥/٤	الافصاح عن الية توزيع الارباح والخسائر	%0	
٦/٤	عرض تقريري لجنة مراجعة الحسابات ومراقب الحسابات	%16	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%67	%100

الجدول رقم (١٢) معايير الاطار المقترح لمصرف دجلة والفرات الاسلامي

ت	المعيار	وزن المعيار
١	معيار الضوابط الشرعية	%٦٣.٥
٢	معيار الربحية	%٦٢.٢٥
٣	معيار التوظيف	%٦٦.٦٢٥
٤	معيار العرض والافصاح المحاسبي	%٦٧
	التقييم النهائي (مجموع اوزان المعايير ٪ عدد المعايير)	%٢٥٩.٣٧٥ ٪ ٤ = %٦٤.٨٤

ثانيا:- التقييم المحاسبي للمصرف العراقي الاسلامي في ضوء الاطار المحاسبي المقترح (2008-2011)

١. معيار الضوابط الشرعية ومؤشراته

١/١ وجود هيأة شرعية : لم تبين وجود هيأة شرعية تابعة الى المصرف باستثناء السنة الاخيرة وهذا يعني ان المصرف يعمل من دون هيأة شرعية تتابع عمله في مدى ثلاث سنوات وهذه مخالفة صريحة الى احكام الشريعة الاسلامية التي تؤكد في وجود هيأة شرعية لكل مصرف تنظم وتراجع عمله في مدار السنة وبذلك يكون المصرف قد عّرض نفسه الى شبهات الوقوع في تعامل الربا اذ ان العاملين او اعضاء مجلس الادارة لا توجد لديهم الخبرة الدينية الكافية لتنظيم العقود الشرعية

٢/١ مدى استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف وما عدد اعضائها وطبيعة اختصاصاتهم: اتضح عبر البيانات المالية لسنة 2011فقط انها بينت ان اعضاء الهيأة الشرعية مستقلون تماما في مجلس ادارة المصرف .

٣/١ نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية : السنة الاخيرة فقط شهدت عرض تقرير الهيأة الشرعية السنوي .

٤/١ مدى خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا : ما دام المصرف غير خاضع لرقابة شرعية داخلية في مدى ثلاث سنوات فكيف يكون خاضع لرقابة شرعية خارجية عليا.

٥/١ مدى التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات والارشادات الصادرة من الهيأة : اتضح عبر تقرير الهيأة الشرعية للسنة الاخيرة أن المصرف ملزم بجميع الفتاوى الشرعية الصادرة عن الهيأة .

٦/١ مدى الالتزام بالمعايير الشرعية الخاصة بالعمليات الاسلامية الصارة من هيأة المحاسبة والمراجعة: لا يزال المصرف ملزما بجميع توجيهات الهيأة الشرعية بحسب التقرير السنوي للهيأة في السنة الاخيرة فهذا دليل في التزام المصرف بالمعايير الشرعية بالرغم من ان التقرير الخاص بالهيأة الشرعية لم يفصح عن ذلك .

الجدول رقم (١٣)معيار الضوابط الشرعية للمصرف العراقي الاسلامي

1- معيار الضوابط الشرعية			
ت	مؤشرات معيار الضوابط الشرعية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/١	وجود هيأة شرعية	% 4.25	
٢/١	استقلال الهيأة الشرعية عن مجلس ادارة المصرف ، عدد اعضائها ،طبيعة اختصاصاتهم	% 12.75	
٣/١	نشر التقرير السنوي الكامل للهيأة الشرعية	% 4	
٤/١	خضوع المصرف لرقابة الهيئات الشرعية العليا	% 0	
٥/١	التزام المصرف بالفتاوى والتعليمات الشرعية	% 4.25	
٦/١	الالتزام بالمعايير الشرعية لهيأة المحاسبة والمراجعة	% 4.25	
مجموع اوزان مؤشرات المعيار		%29.5	%100

2. معيار الربحية ومؤشراته

الجدول رقم (١٤) مؤشرات معيار الربحية للمصرف العراقي الاسلامي (2008-2011)

السنة	العائد في الاستثمار %	العائد الاستثماري الى الارباح الصافية %	العائد الاستثماري في حق الملكية %	العائد الاستثماري في الودائع %	المصرفات الى الايرادات %	العائد الاستثماري الى ايراد العمليات المصرفية %
2008	24.2626	خسارة	1.3887	1.3254	110.5798	19.5299
2009	9.2209	83.9418	1.0055	1.6210	74.5291	29.232
2010	14.2802	895.8448	1.7170	3.4867	96.1691	53.7408
2011	3.3262	1.6646	0.1858	0.1114	26.2475	1.2447

١/٢ معدل العائد الاستثماري : شهد المؤشر معدل متباين في مدى السنوات الاربعة ، اذ بلغ افي معدل في السنة الاولى 24 % ويعني ان ارباح الاستثمار تقريبا تشكل ثلث تمويلها والنسبة مقبولة اذ ان كل دينار مستثمر يحصل في ربع دينار ربح في السنة ، هذا التقييم بغض النظر عن المصاريف ، اما السنة الاخرى فقد شهدت انخفاضا بسبب الارتفاع الحاصل في حجم الاستثمار كان اكبر من الارتفاع الحاصل في الارباح الاستثمارية ، بينما السنة الثالثة شهدت ارتفاع بسبب ارتفاع الارباح اكبر من حجم الاستثمار ، السنة الرابعة شهدت انخفاضا كبير بسبب الانخفاض الكبير في الارباح الاستثمارية مقابل ارتفاعا حجم الاستثمار اذ بلغت النسبة 0.3% وهي نسبة قليلة جدا ، هذا مؤشر في ان المصرف وظف امواله في استثمارات ذات عوائد صغيرة لذا يتطلب تعظيم ارباحه عبر السعي الى استثمار الاموال في استثمارات مربحة بالشكل الذي يعظم العوائد الاستثمارية بشكل خاص والارباح الاجمالية بشكل عام .

٢/٢ الايرادات الاستثمارية الى صافي الارباح : شهد المؤشر تذبذبا خلال السنوات الاربعة ، اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة 895.8 % بسبب حصول ارتفاع في الارباح الاستثمارية مقابل انخفاضا كبير في صافي الارباح اذ ان المصرف تعرض الى الوصاية من قبل البنك المركزي ، اما السنة الاولى فلم يبين المؤشر اي نسبة بسبب الخسائر التي شهدتها، بينما السنة الاخرى مرتفعة بسبب ان الارباح الاستثمارية كانت مقاربة الى الارباح الصافية وهذا يعني ان المصرف اعتمد بالجزء الاكبر في توليد الارباح في الاستثمارات بالرغم من انخفاض حجم الارباح الصافية، اما السنة الاخيرة فقد انخفضت النسبة بشكل كبير جدا بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته الارباح الاستثمارية مقابل الارتفاع الكبير في الارباح الصافية وهذا دليل في اعتماد المصرف في توليد الارباح في العمليات المصرفية الاخرى .

٣/٢ العائد الاستثماري في حق الملكية :شهدت هذه النسبة تذبذبا في نموها خلال السنوات الاربع اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة والسبب في ذلك هو ان الارباح الاستثمارية وصلت افي مستوى لها في السنة الثالثة ، في حين ان السنة الاولى كانت حصة كل دينار من حقوق المساهمين تقريبا 1.3% سنويا وهذه نسبة منخفضة بحسب راي الباحثين ، اما السنوات البقية فقد شهدت انخفاض والسبب في ذلك هو ان النمو الحاصل في حقوق المساهمين لا يقابله النمو الحاصل في الارباح الاستثمارية

٤/٢ العائد الاستثماري الى الودائع : هناك تباين في كل من الارباح الاستثمارية وحجم الايداع في مدى السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة والسبب كما بيناه في اعلاه .

٥/٢ المصروفات الاجمالية الى اجمالي الايرادات :هناك ارتفاعا في هذا المؤشر بسبب الارتفاع افي حجم المصروفات مقابل الايرادات الاجمالية المنخفضة اذ ان هناك تقارب في حجم المصروفات بالمقارنة مع الايرادات بل في السنة الاولى وان حجم المصرفات فاق الايرادات الاجمالية وهذا امر غير جيد وهذه اشارة في فشل المصرف في توليد الارباح الكافية التي تمكنه من تغطية مصاريفه او ان المصرف لم يتمكن من ادارة مصاريفه بشكل كفوء باستثناء السنة الاخيرة التي شهدت انخفاض .

٦/٢ الايرادات الاستثمارية الى ايراد العمليات المصرفية : هناك تباين في هذا المؤشر اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة والسبب واضح في اعلاه اذ شكلت الارباح الاستثمارية تقريبا نصف ايراد العمليات المصرفية ، اما بقية السنوات فقد شهدت انخفاضا بسبب ارتفاع حجم ايراد العمليات ولاسيما في السنة الرابعة وهذا مؤشر في اعتماد المصرف في العمليات المصرفية في توليد الارباح .

الجدول رقم (١٥) معيار الربحية للمصرف العراقي الاسلامي

2- معيار الربحية			
ت	مؤشرات معيار الربحية	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٢	معدل العائد الاستثماري	%12.75	
٢/٢	العائد الاستثماري الى صافي الارباح	%12	
٣/٢	العائد الاستثماري في حق الملكية	%8.5	
٤/٢	العائد الاستثماري في اجمالي الودائع	%8.5	
٥/٢	المصرفات الاجمالية الى اجمالي الايرادات	%4.25	
٦/٢	الايرادات الاستثمارية الى ايراد العمليات المصرفية	%12	
مجموع اوزان مؤشرات المعيار		%58	%100

٣. معيار التوظيف (الاستثمار) ومؤشراته

الجدول رقم (١٦)مؤشرات معيار التوظيف للمصرف العراقي الاسلامي (2008-2011)

السنة	نسبة الائتمان النقدي %	الائتمان النقدي الى الودائع %	الائتمان النقدي الى حق الملكية %	نسبة الاستثمار%	الاستثمار الى حق الملكية %
2008	16.8634	33.9005	35.5209	2.7173	5.7237
2009	5.6445	15.3707	9.5338	6.4559	10.9043
2010	19.7358	62.1565	30.6086	7.7526	12.0236
2011	15.1430	24.6748	41.1547	2.0552	5.5855

١/٣ نسبة الائتمان النقدي :- يتضح أن هناك انخفاضا في هذا المؤشر اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة وهو 19% والسبب في ذلك حصول ارتفاعا في حجم الائتمان مقابل انخفاضا حجم الموجودات ، اما بقية السنوات فان معدلاتها منخفضة جدا اذ وصل حجم الائتمان في السنة الاخرى الى 5 % وهذه نسبة منخفضة جدا وفي المصرف ان يبذل جهوده في ايجاد قنوات ائتمانية يستفيد منها في توظيف امواله

٢/٣ الائتمان النقدي الى الودائع :- يتضح أن هناك تفاوتا في نمو هذا المؤشر في مدى السنوات الاربع ، اذ بلغ افي معدل في السنة الثالثة والسبب هو الانخفاض الحاصل في حجم الايداع كون ان المصرف تعرض الى وصاية من قبل البنك المركزي كما بينا في السابق، اما بقية السنوات فأنها شهدت انخفاض بالرغم من ان السنة الرابعة شهدت ارتفاع كبير في حجم الائتمان لكن ارتفاع الايداع كان اكبر بكثير ، لذا يتطلب من المصرف استثمار السيولة النقدية

٣/٣ الائتمان النقدي الى حق الملكية :- هناك تفاوت في النمو في مدى السنوات الاربع ، اذ شهدت السنة الاخرى اقل معدل نمو والسبب في ذلك هو حصول انخفاض في حجم الائتمان مقابل زيادة في حق الملكية في عكس السنة الثالثة التي شهدت ارتفاع عن السنة الاخرى والسبب في ذلك هو ارتفاع في حجم الائتمان مقابل ارتفاع طفيف جدا في حقوق المساهمين اما السنة الاخيرة فأنها شهدت ارتفاعا جيدا يكاد يقترب الى النصف وهذا ناتج الى ارتفاع كبير في حجم الائتمان والذي كان يفوق الارتفاع الحاصل في حقوق الملكية

٤/٣ نسبة الاستثمار :- يتبين أن هناك انخفاضا في هذا المؤشر والسبب هو النمو الطفيف جدا الحاصل في حجم الاستثمار اذ بلغ افي معدل لهذا المؤشر في السنة الثالثة والبالغ 7% وهذه نسبة متواضعة جدا جدا مقابل حجم الموجودات ، و في المصرف مراجعة سياساته الاستثمارية والبحث عن قنوات استثمارية تمكنه من استغلال السيولة النقدية بالشكل الذي يعكس اسمه كونه مصرف اسلامي اولا واستثماري ثانيا

٥/٣الاستثمار الى حق الملكية :- ينطبق في هذه النسبة الكلام نفسه المشار اليه في اعلاه والسبب الاساسي هو النمو المنخفض في الاستثمار .

٦/٣ التوظيف الاجتماعي :- يتضح أن المصرف لم يحتجز جزء من ارباحه الصافية لأغراض الزكاة وتعد هذه مخالفة لأحكام الشريعة الاسلامية والمعايير الشرعية

الجدول رقم (١٧) معيار التوظيف للمصرف العراقي الاسلامي

3- معيار التوظيف			
ت	مؤشرات معيار التوظيف	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٣	نسبة الائتمان النقدي	%8.5	
٢/٣	الائتمان النقدي الى الودائع	%16.5	
٣/٣	الائتمان النقدي الى حق الملكية	%16.5	
٤/٣	نسبة الاستثمار	%8.5	
٥/٣	الاستثمار الى حق الملكية	%8.25	
٦/٣	التوظيف الاجتماعي	%0	
مجموع اوزان مؤشرات المعيار		%58.25	%100

٤. معيار العرض والافصاح المحاسبي ومؤشراته

١/٤ المجموعة الكاملة للقوائم المالية:-اتضح أن المصرف ملزم في عرض القوائم المالية الثلاث (قائمة المركز المالي ،قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية) الا انه لم يلتزم في عرض قائمة التغير في حقوق المساهمين وهذه تعد مخالفة لهذا المعيار ، اذ ان عرض هذا القائمة مهم كونها تبين التغيرات الحاصلة في حقوق المساهمين في مدى سنة كاملة بالمقارنة مع السنة السابقة لها

٢/٤ الايضاحات عن القوائم المالية : اتضح أن المصرف خالف الفقرة التي تنص في عرض عبارة "تعد الايضاحات المرفقة من رقم ٠٠٠الى رقم ٠٠٠ جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية " وهذه العبارة تكون اسفل كل قائمة من القوائم المالية ، الا ان المصرف التزم في الفقرة الاخرى والتي تنص في عرض الايضاحات مباشرة بعد اخر قائمة من القوائم المالية

٣/٤ الافصاح عن المعلومات الاساسية :اتضح أن المصرف كان ملزم في عرض جميع الفقرات وهي (اسم المصرف ، جنسية المصرف ،تاريخ التأسيس والشكل القانوني ، طبيعة الانشطة المصرح بها التي يمارسها المصرف والخدمات المصرفية الرئيسة التي يقدمها) وجميع هذه الفقرات هي ايضا من تعليمات البنك المركزي العراقي

٤/٤ الافصاح عن السياسات المحاسبية : يطبق المصرف النظام المحاسبي الموحد للمصارف في تنفيذ الاعمال المحاسبية كما يعتمد مبدأ الاستحقاق عند من اعدادالبيانات المالية والحسابات المالية والحسابات الختامية ، اذ ان المصرف التزم بنسب الاندثار في سنة 2008 وهي (20%) في الموجودات في حين ان المصرف لم يحسب اندثار في المأني في نفس السنة ، اما سنة 2009 فقد كان المصرف ملزما في احتساب الاندثار

بحسب النسب المقررة من قبل البنك المركزي . الا ان سنة 2010 لم يلتزم المصرف في نسب الاندثار المقررة من قبل البنك المركزي ، اما تقرير سنة 2011 فلم يشهد اي ايضاح عن كشف الموجودات واندثاراتها

٥/٤ الافصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح او الخسارة بين اصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضاربا او مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله ام بدون المشاركة :- لم يبين المصرف الية توزيع ارباحه السنوية بين اصحاب الودائع

٦/٤ عرض تقريري لجنة مراجعة الحسابات ومراقب الحسابات :- اتضح أن المصرف ملزم بهذه الفقرة اذ تم عرض كلا النوعين من التقارير في جميع بياناته المالية ، باستثناء سنة 2009 لم يتم تشكيل لجنة مراقبة حسابات نظرا لحل مجلس الادارة وتنصيب لجنة وصاية من قبل البنك المركزي العراقي

الجدول رقم (١٨) معيار العرض والافصاح المحاسبي للمصرف العراقي الاسلامي

٤- معيار العرض والافصاح المحاسبي			
ت	مؤشرات معيار العرض والافصاح	وزن المؤشر	وزن المعيار
١/٤	المجموعة الكاملة للقوائم المالية	%12.75	
٢/٤	الايضاحات عن القوائم المالية	%8.5	
٣/٤	الافصاح عن المعلومات الاساسية	%17	
٤/٤	الافصاح عن السياسات المحاسبية	%12.75	
٥/٤	الافصاح عن الية توزيع الارباح والخسائر	%0	
٦/٤	عرض تقريري لجنة مراجعة الحسابات ومراقب الحسابات	%8.5	
	مجموع اوزان مؤشرات المعيار	%59.5	%100

الجدول رقم (١٩) معايير الاطار المقترح للمصرف العراقي الاسلامي

ت	المعيار	وزن المعيار
١	معيار الضوابط الشرعية	%٢٩.٥
٢	معيار الربحية	%٥٨
٣	معيار التوظيف	%٥٨.٢٥
٤	معيار العرض والافصاح المحاسبي	%٥٩.٥
	التقييم النهائي (مجموع اوزان المعايير٪ عدد المعايير)	%٢٠٥.٢٥ ٪٤ = %٥١.٣١

الجدول رقم (٢٠) مقارنة بين معايير الاطار المحاسبي المقترح للمصارف الاسلامية العراقية

المصرف/المعيار	معيار الضوابط الشرعية	معيار الربحية	معيار التوظيف	معيار العرض والافصاح	التقييم النهائي
مصرف دجلة والفرات الاسلامي	%٦٣.٥	%٦٢.٢٥	%٦٦.٦٢٥	%٦٧	%٦٤.٨٤
المصرف العراقي الاسلامي	%٥٥	%٣٧.٧٥	%٤٥.٧٥	%٥٤.٧٥	%٤٨.٣١٢

اولا : معيار الضوابط الشرعية : يتضح من الجدول في اعلاه أن مصرف دجلة والفرات الاسلامي جاء في المقدمة بنسبة ٦٣.٥% بسبب التزامه بأغلب مؤشرات هذا المعيار في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى بنسبة ٥٥% .

ثانيا : معيار الربحية : يتضح من الجدول في اعلاه أن مصرف دجلة والفرات الاسلامي جاء في المرتبة الاولى بنسبة ٦٢.٢٥% لتحقيقه معدلات ارباح جيدة في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى بنسبة ٥٨% .

ثالثا : معيار التوظيف : من الجدول في اعلاه أن مصرف دجلة والفرات الاسلامي جاء في المرتبة الاولى بنسبة ٦٦.٦٢٥% بسبب تحقيقه لمعدلات توظيف مقبولة في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى بنسبة ٥٨.٢٥% .

رابعا : معيار العرض والافصاح : يتضح من الجدول في اعلاه أن مصرف دجلة والفرات الاسلامي جاء في المرتبة الاولى بنسبة ٦٧% بسبب التزامه بأغلب مؤشرات هذا المعيار في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى بنسبة ٥٩.٥% .

خامسا : التقييم النهائي : يتضح من الجدول في اعلاه أن مصرف دجلة والفرات السلامي حصل في افي تقييم بنسبة ٦٤.٨٤% في حين جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى بنسبة ٥١.٣١% .

الجدول رقم (٢١) مقارنة للأداء المحاسبي للمصرف الاسلامية في ضوء الأنموذج المحاسبي المقترح

وجه المقارنة	مصرف دجلة والفرات الاسلامي	المصرف العراقي الاسلامي
1- معيار الضوابط الشرعية	حقق المصرف اداء متوسط في ضوء هذا المعيار والسبب هو التزام المصرف بتعين هيأة شرعية في مدى الثلاث سنوات الاخيرة	حقق المصرف اداء ضعيف في ضوء هذا المعيار والسبب هو عدم تعيين هيأة شرعية الا في السنة الاخيرة
2- معيار الربحية	حقق المصرف اداء جيد في ضوء هذا المعيار والسبب هو تحقيق المصرف لعوائد استثمارية جيدة	حقق المصرف اداء متوسط والسبب هو تحقيق المصرف عوائد استثمارية مقبولة
3- معيار التوظيف	حقق المصرف اداء جيد في ضوء هذا المعيار والسبب هو ارتفاع معدلات التوظيف الاسلامي للاموال بالنسبة الى الودائع وحق الملكية	حقق المصرف اداء متوسط والسبب هو تحقيقه معدلات توظيف اسلامي للاموال مقبول
4- معيار العرض والافصاح	حقق اداء متوسط بالمقارنة مع المصارف الاخرى بسبب مخالفته لاحتساب نسب الاندثار	حقق افي اداء بالمقارنة مع المصارف الاخرى بسبب التزامه بغالبية مؤشرات المعيار

تحليل الافتراضات التطبيقية للبحث واختبارها

p.H1 – درجة التزام المصارف الاسلامية العراقية بالمعايير المحاسبية الشرعية يسهم في تقييم اداءها

ان التزام المصارف الاسلامية العراقية من الامور المهمة التي تضمن تحقيق اداء محاسبي كفوء لكون ان المعايير تعد المسار الصحيح الذي يضمن للمصرف الاسلامي عدم الوقوع بالشبهات الشرعية الناتجة عن التعاملات الربوية وبالوقت نفسة تعد المعايير الشرعية الاداة المقيمة لأداء المصرف بصورة عامة ومدى التزامه بمبادئ الشريعة الاسلامية .

واثبتت التزام المصارف الاسلامية العراقية بالمعايير المحاسبية الشرعية عبر تأكيد التقرير السنوي للهيئات الشرعية في ذلك وبالاعتماد في التقرير السنوي للهيأة الشرعية الذي اكد في ان المصارف الاسلامية العراقية ملزمة بهذه المعايير وهذا هو ما سعى الى اثباته البحث .

P.H2– وجود إطار عملي لتقييم الاداء المحاسبي للمصارف الاسلامية يسهم في تقييم اداءها بشكل افضل.

ان السبب الاساسي لوضع اطار محاسبي مقترح هو لتقييم الاداء المحاسبي والمالي للمصارف الاسلامية العراقية ، اذ لم يجري تقييم ادائها المحاسبي من قبل بحسب ما يتوفر لدينا من معلومات اذ اقتصرت اغلب الابحاث في تقييم ادائها المالي ، لذا ان وضع الاطار المحاسبي كان محاولة لتطوير الاداء المحاسبي للمصارف الاسلامية العراقية ومحاولة التعرف في اهم نقاط القوة والضعف في ادائها ، فضلا عن إن قلة توفر الاطر والنماذج المحاسبية التي تنسجم ومبادئ الشريعة الاسلامية ايضا كانت السبب في وضع هذا الاطار كي يكون واحدة من الادوات التي يمكن المصارف الاسلامية العراقية من تقييم ادائها

ان الانموذج المحاسبي المقترح اوضح أن اداء المصارف تباين في مدى الاربع سنوات وبهذا فانه ساهم في تحديد الانحرافات من وجهة النظر الاكاديمية وقدم البدائل لمعالجة هذه الانحرافات ، اذ ان تصحيح الانحرافات يتم عبر تقييم اداء المصرف عبر الاطار المحاسبي المقترح وقد بين ذلك فعلا والذي تمثل في عدم التزام اغلب المصارف الاسلامية بأغلب مؤشرات معيار الضوابط الشرعية اذ حصل المصرف العراقي الاسلامي في ضوء هذا المعيار في تقييم منخفض وهو ٢٩.٥% في حين كان تقييم مصرف دجلة والفرات الاسلامي كان الافضل اذ حصل في تقييم ٦٣.٥% وكذلك الانخفاض الحاصل في حجم الاستثمارات الاسلامية بالمقارنة مع حجم الموجودات بينما حقق المصرف العراقي الاسلامي نسبة اقل اذ افي ما وصل اليه هو ٧% من مجموع الموجودات وهذه مساهمة ضعيفة في حين كانت افي نسبة توظيف حققها مصرف دجلة والفرات الاسلامي هي ٢٢% اما كما ساهم الانموذج في التعرف في حجم الارباح المتولدة من الاستثمارات الاسلامية اذ أن مصرف دجلة والفرات الاسلامي هو الافضل والذي حصل في ٦٢.٢٥% اما المصرف العراقي الاسلامي فكان تقييمه ٥٨%، اما معيار العرض والافصاح المحاسبي فقد حققت المصرفان نسب متقاربة والسبب هو التزامها بمؤشرات هذا المعيار وهذا يعني ان الانموذج المحاسبي المقترح ساهم ولو بجزء بسيط في ارشاد المصارف الى مواطن الخلل الموجودة وتحديد مواطن القوة لديها .

الاستنتاجات

١. **انخفاض حجم الاستثمارات الاسلامية لدى المصارف الاسلامية العراقية بسبب التخوف الناشئ من الاوضاع الاقتصادية التي يعيشها العراق**
٢. **ارتفاع مؤشرات السيولة النقدية لدى المصارف الاسلامية العراقية الى افي من الحدود المقررة ساهم في ارتفاع حجم الموجودات ولاسيما في السنة الاخيرة التي شهدت نموا كبيرا في المصارف الاسلامية العراقية**

٣. تركيز المصارف الاسلامية العراقية في المرابحات الاسلامية دون الادوات الاخرى التي تلائم الواقع الاقتصادي والزراعي للبلد

٤. ضعف اقبال اغلب المصارف الاسلامية العراقية في عقود المضاربة الاسلامية بسبب التخوف من الاوضاع الاقتصادية المتقلبة والتي تؤدي في بعض حالات الى خسائر مالية تتحملها الجهات الممولة

٥. ضعف التزام المصرف العراقي الاسلامي بتعيين هيأة شرعية ، فضلا عن ضعف التزام المصرف الاخر في عرض التقرير السنوي للهيأة الشرعية في كل سنة مالية

٦. تعرض المصرف العراقي الاسلامي للوصاية من البنك المركزي العراقي بسبب التراكمات السلبية الناشئة عن السنوات السابقة

٧. تراجع اداء عموم المصارف التجارية والاسلامية في وجه الخصوص في بعض السنين بسبب تعرض المصارف الحكومية لعمليات سرقة وهذا ساهم في زعزعة الثقة لدى المودعين ، فضلا عن عزوف المؤسسات الحكومية عن التعامل مع المصارف الخاصة

٨. المساهمة المتواضعة للمصارف الاسلامية العراقية الخاصة في عملية الوساطة المالية الخاصة بالاستثمار في الاسواق المالية

٩. ضعف امتلاك المصارف الاسلامية العراقية نماذج او اطر محاسبية تمكنها من تقييم ادائها باستثناء مؤشرات الاداء المالي

١٠. انخفاض اداء المصرفين في ضوء معيار الضوابط الشرعية لعدم التزام هذه المصارف بتعيين هيئات شرعية تمارس دور الرقابة الشرعية الداخلية

١١. ارتفاع اداء جميع المصرفين في ضوء معيار العرض والافصاح المحاسبي بسبب التزام هذه المصارف بأغلب المؤشرات الخاصة بالإفصاح التي يجب ان تتضمنها البيانات المالية

١٢. حقق المصرف العراقي الاسلامي اداء متوسطا في ضوء معيار الربحية الناتج عن انخفاض معدلات العوائد الاستثمارية الاسلامية ، بسبب تحقيقه لعوائد استثمارية مقبولة ، حين جاء مصرف دجلة والفرات الاسلامي في المقدمة لكونه حقق افي عوائد استثمارية اسلامية بالمقارنة مع الاخرين

١٣. جاء المصرف العراقي الاسلامي في المرتبة الاخرى في ضوء معيار التوظيف بسبب انخفاض معدلات التوظيف الاسلامي، في حين كان المركز الاول من نصيب مصرف دجلة والفرات الاسلامي

التوصيات

١. تفعيل دور الصناعة المصرفية الاسلامية من السلطة النقدية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق اهدافها ولاسيما في ميدان دعم ودفع عجلة الاقتصاد الوطني

٢. الانفتاح الى العالم الخارجي وتفعيل دور المشاركة مع مؤسسات مالية اسلامية في المستوى الدولي والاستفادة من تجارب المصارف الناجحة إذ حققت معدلات نمو متقدمة

٣. عدم التركيز في ادوات استثمارية اسلامية محددة وتفعيل دور بعض الادوات الاستثمارية الاسلامية الاخرى مثل (السّلم) التي تلائم الواقع الزراعي للعراق

٤. تفعيل دور الوساطة المالية الاسلامية في الاسواق المالية عبر اصدار الصكوك الاسلامية التي بشكل او باخر تعمل فياستقطاب المدخرات الوطنية وتوظيفها نحو المجالات الاقتصادية المختلفة

٥. ضرورة الالتزام المصارف الاسلامية العراقية بتعيين هيئات شرعية مستقلة تمارس عملها بالشكل الذي يضمن تحقيق مبدا الرقابة الشرعية الهادف الى مراجعة عقود المصارف الاسلامية بهدف التخلص من اي شبهات شرعية

٦. ضرورة الالتزام بالمعايير الشرعية المحاسبية الصادرة من هيأة المحاسبة والمراجعة بما يضمن تحقق افضل اداء لهذه المصارف فضلا عن تقويم اداء الهيئات الشرعية

٧. ضرورة ان تنضوي المصارف الاسلامية العراقية في هيئات شرعية عليا كعضو مساهم في تطوير اداء المؤسسات المالية الاسلامية عموما والعراقية في وجه الخصوص

٨. التركيز في القنوات الاستثمارية ذات العائد الجيد مع الاخذ بالحسأن المخاطر المحيطة

٩. الاستفادة من الارتفاع الحاصل في السيولة النقدية في مجالات استثمارية متعددة بالشكل الذي ينعكس في تعظيم الارباح السنوية

١٠. زيادة حجم الاستثمار والائتمان النقدي وعدم الاعتماد في توليد الارباح في العمليات المصرفية التقليدية لكون المصارف الاسلامية ذات طبيعة استثمارية

١١. تفعيل اقامة المؤتمرات الهادفة الى تطوير الصناعة المصرفية او المشاركة فيها في المستوى المحلي والدولي والاستفادة من البحوث التي تطرح

١٢. الاستفادة من الكفاءات الاكاديمية في مجال العمل المصرفي بالشكل الذي يمكن هذه المصارف من الارتقاء بواقعها المحاسبي

١٣. التزام المصارف الاسلامية العراقية بعرض سياسة احتساب الاندثارات وبالنسب المقررة من البنك المركزي وعدم تخفيضها لكون ذلك يسهم في تعظيم الارباح فضلا عن تأكل راس المال

١٤. ان تكون اعضاء الهيأة الشرعية من ذاي الاختصاص الشرعي والمصرفي بالوقت نفسه حتى تكون لديه صورة واضحة عن الية عمل المؤسسات المالية فضلا عن ذلك ان يمتلك العاملين في المصارف الاسلامي ثقافة اسلامية تمكنهم من فهم مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية المنظمة لعمل المصارف الاسلامية

١٥. التزام المصارف الاسلامية العراقية بعرض قائمة التغير في حقوق المساهمين بالشكل الذي يوضح جميع التغيرات التي طرأت في اموال المساهمين خلال السنة المالية والسنوات السابقة

References

First : books :

Arabic books

) "مجلد المعايير الشرعية " مملكة البحرين 2010هيأة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية(

English books:

1. Usmani ,Muhammad Imran Ashraf(2002) " Islamic banking", 1st edition, printed at ilmi graphics, publisher durul- ishaat urdu bazar ,Karachi,Pakistan.

2.Khan,M.Mansoor,& M.Ishaq Bhatti (2008)"developments in Islamic banking (the case of Pakistan)", 1st edition, palgrave macmillan, Great Britain.

3.Iqbal,Munawar,& Philip Molyneux (2005) " thirty years of Islamic banking – history, performance and prospects", 1st edition, Palgrave Macmillan, Great Britain.

4.Venardos,Angelo M.(2005)"Islami banking &finance in south-east Asia its development &future", 1st edition , world scientific publishing Co. Singapore.

5.Iqbal,Munawar,& David T Llewellyn(2002)" Islamic banking and finance new perspectives on profit sharing and risk", 1st edition, Edward Elgar, USA.
6.Hassan,M.Kabir,& Mervyn K Lewis(2007) " Handbook of Islamic banking", Edward ,USA.
7.Abdul-Rahman,yahia(2010) "The art of Islamic banking and finance (tools and techniques for community-based banking)",1st ed , John Wiley &Sons ,USA.
8.Shaikh, Salman Ahmed(2011) " proposal for new economic framework based on Islamic principles" 1st ed.
9.Bragg, Steven M.(2002)" Accounting Reference Desktop", 1st ed, John Wiley and Sons, USA.
10. Fields, Edward(2002) " the essentials of finance and accounting for nonfinancial managers", 1st ed, American Management Association, USA.
11. Kotler ,Philips & gray Armstrong (1999) "Principles of marketing ", 8st ed., prentice hall.
12. David ,fred (2001)" strategy management", concepts & cases, 8st ed. , prentice-hall.
13. Miller, Alex & Gregory, G Dess(1996) " strategic Management " , 2th ed. , Mc-Graw-hill.
14. Rose, Peters (1999) " Commercial bank Management" , Irwin, Mc-Graw hill.
15.Hemple,George,H.&Donald G Simonson (1999) " Bank Management" 5st ed., John wily NY.
16.Barbara,Casu,&ClaudiaGirardone,&PhilipMolyneux(2006)" Introduction to banking ,"1st ed, prentice Hall.
17.Banerjee,Arindam(2010) "Islamic investments", 1st ed, Icfai university press,India.
18- Rose, Peters(2008) " Commercial bank Management" , Irwin, Mc-Graw hill,.
19- .norton, , Curtis L,& Gary A porter(2009) " Inteoduction to financial accounting", 2st ed, cengage learning webtutor, CANADA,USA.
20- Porter, Gary .A,& Curtis L Norton(2008)" Using financial accounting information the alternative to debits and credits", 5st ed, Thomson south-western, mason, USA.
21- Reeve, James .M,& carl S warren(2008) " Principals of financial accounting", 5st ed, Thomson south-western, mason, USA.
22- Ross, Stephen, & Randolph , W . westerfield ,& Bradforf , D. Jordan(2006)"fundamentals of corporate financial ", 17st ed , mcgraw – hill, USA.
23- Albrecht , W. steve,& Earl , K .stice,& James , D . stice (2008)"financial accounting " , 10st ed, Thomson south-western, mason, USA.
24- Doss , Gregory .G,& Lumpkin, G.T,& Eisner , Alan(2007) "strategic management – text and cases- " 3st ed , mcgraw – hill, USA.
Researches & periodicals
1.Siddiqi , Muhammad Nejatullah (2000) " Evolution of Islamic banking and insurance as systems rooted in ethics", Abdulaziz university , Jeddah , Saudi Arabia.
2. Chong, Beng soon,& Ming-hua Liu (2007) " Islamic banking : interest-free or interest-based", Faculty of business, Nanyang Technological University, New Zealand.

3. Imam, Patrick,& Kangni Kpodar (2010) "Islamic banking: How has it diffused", international monetary fund.
4. Febianto, Irawan(2007) " Risk management in mudharabah and musharakah financing of Islamic banks", faculty of Economics and Muamalat , Islamic science university,Malaysia,.
5. Boumediene ,Aniss (2011) "Baseel lll: Relevance for Islamic banks", Institute of business administration, university pantheon-sorbonne,Paris.
6. Farooq , Mohammad omar (2007)" Partnership, Equity-Financing and Islamic finance: whither profit-loss sharing", International association for Islamic Economics , USA .
7. Sultan, Hussam,& Fajr Capital,& Muhammed Ebrahim, shahid (2011) "Murabaha",College Road, university Bangor, United Kingdom,
8. Alasrag, Hussein (2011) " Principals of the Islamic finance focus on project finance", Egypt .
9. Miani,Stefano,& Demeh Daradkah (2009) "the Islamic banking industry in Jordan" ,university of udine, Italy.
10. Ĉihak,Martin,& Heiko Hesse (2010) "Islamic banks and financial stability an empirical analysis", International monetary fund, USA.
11.Widagdo,ari kuncara,& Site Rochmah Ika (2008) "the Interest prohibition and financial performance of Islamic banks : Indonesian evidence", international business research Journal ,vol.1,No.3.
12. Masruki, Rosnia,& Ibrahim Norhazlina ,& Elmirina Osman ,& Hishamuddin Abdul Wahab (2007) "Financial performance of Malaysian islamic banks versus conventional banks", university sains, Malaysia.
13. Almazari ,Ahmed Arif (2011)" financial performance evaluation of some selected Jordanian commercial banks", international research Journal of finance and Economics, issue 68.
14. Hunjak, Tihomir,& Drago Jakovčevič (2001)" AHP based model for bank performance evaluation and rating",faculty of organization and informatics,university of zagrab,Croatia.
15. Hassan,M.Kabir,& Abdul-Hameed M Bashir (2002) " Determinants of Islamic banking perfortability".
16. Muhammad,Rifqi (2008)"Financial performance of Indonesia Islamic banking after fatwa on prohibition of bank interest", telaah bisnis journal, volume 9, nomor 1.
Third : Thesis and Dissertations
1. Ahmad , Waseem (2008)"Islamic banking in the united kingdom: opportunities and challenges", master thesis, Kingston university.
2.Kholbutayev,Farkhod(2009)"Islamic banking and finance", master thesis, Charles university , prague.
3. Ferlenius,Bengt,&Fjelkner, Viveca (2004)"Islamic banking an alternative system", master thesis, kristianstad university.
4.Terrell,Ronald G.(2007) " Islamic banking: financing terrorism or meeting economic demand", thesis master, university of texas .
5. Ali, Arsalan Tarig (2004)" managing financial risks of sukuk structures", thesis master, university loughborough.
6. Ali, Said(2010) " Islamic and conventional banking comparative analysis", thesis master, university of central Punjab.
1- www. Bltagi.com
2- www. Darelmashora.com